

ملاحظات جلسة الدراسة  
مفوضية ديربورن لدراسة هيكلية حكومة المدينة الحالية وتقديم التوصيات  
غرف المجلس  
الأربعاء 22 آذار / مارس 2023

دعا الرئيس عبدالله إلى عقد الجلسة عند الساعة 6:03 مساءً. ثم أخذ الحضور بمناداة الأسماء. حضر الجلسة: السيدات والسادة إليزابيث بيبي، لورا دادجون، شارون إل. دولماج، حسين هاشم، تيموثي إس هاريسون، شيريل دي هوكينز، جيم أوكونور، إل جلين أوكري و رئيس اللجنة حسن عبد الله (9) لا غياب (0). حضر الجلسة أيضا: جورج ت. دارني، كاتب المدينة ، وعلا فرج كسكرتيرة بديلة.

انتقل الرئيس عبد الله إلى البند الثاني من جدول الأعمال: الإدارة والصيانة. يوضح الرئيس أن اجتماع اليوم هو جلسة دراسة وليست جلسة عامة للهيئة ، وبالتالي ، بموجب القاعدة ، لا يتم اتخاذ أي إجراء رسمي. ستكون المناقشة العامة حول مجلس الأخلاقيات على وجه التحديد ، الفصل الثالث من ميثاق المدينة. يدعو الرئيس المشاهدين إلى إرسال أسئلة عبر فيس بوك أو زوم والتي سيراقبها المفوضان هاريسون و هاشم. يجب أن تكون التعليقات المقدمة محترمة وذات صلة بالمناقشة.

لخص الرئيس أن اللجنة تقترب من الانتهاء منها أو على الأقل تقترب من الربع الرابع من مدتها لوضع اللمسات الأخيرة على الميثاق. بين الآن وشهر تموز (يوليو) ، لذا ستكون الجلسات الدراسية هي الوقت الذي ستنتم فيه معالجة البنود و الأقسام "الكبيرة" التي لا تزال معلقة. سنتناول المحادثة الليلة دور وهيكلي ومسؤوليات مجلس الأخلاقيات ، الفصل الثالث من ميثاق المدينة. تمت دعوة الأعضاء الحاليين في مجلس الأخلاقيات ونشجع على تقديم التعليقات. سوف تتمحور المناقشة حول قانون الأخلاقيات المقترح ، بما في ذلك الصيغة اللغوية التي اقترحها الرئيس عبد الله.

تم تعيين مستشار المدينة القانوني السيد جيريمي براون لحضور اجتماعات اللجنة. ومع ذلك ، ليس مطلوباً منه التواجد في جلسات الدراسة ، ولا يوجد أحد حاضر هذا المساء. سيتم الآن تعيين علا فرج من مجلس المدينة الاستشاري. تواصل الرئيس عبد الله مع السيدة فرج بخصوص الأسئلة و / أو التعليقات. تمت دعوة مجلس المدينة والإدارة والمجالات الأخرى في حكومة المدينة لتقديم ملاحظات بشأن نشاط لجنة الميثاق. يأمل الرئيس في زيادة المشاركة.

افتتح الرئيس الاجتماع للتعليق العام. توني غيريرو ، عضو مجلس الأخلاق الحالي موجود هنا للرد على أي سؤال حول مجلس الأخلاقيات. السيد غيريرو يشكر اللجنة على عملها.

يقرأ الرئيس الصيغة اللغوية الحالية في الميثاق ، القسم 3.4 المتعلق بمجلس الأخلاقيات: تتمثل الوظيفة الأساسية في تقديم آراء استشارية للمسؤولين والموظفين ، وإجراء التحقيقات فيما يتعلق بمعنى وتطبيق أحكام الميثاق والمراسيم التي تحدد معايير السلوك الخاصة ب خدمة المدينة.

استعرض الرئيس اجتماعاً جرى في آذار (مارس) 2022 ، عندما حضر عضو سابق في مجلس الأخلاقيات وكشف عن عدم اتساق العملية. ومما يثير القلق أيضاً وجود المستشار القانوني ومدير الموارد البشرية في مجلس الأخلاقيات الحالي ، مما يؤدي إلى حدوث تضارب مع قرارات وتحقيقات مجلس الأخلاقيات. فتح باب المناقشة في الفصل 3.4. حيث تم التركيز على الأدوار والمسؤوليات والهيكل والحوكمة وإعداد التقارير.

كان لدى المفوضة هوكينز العديد من الأسئلة التي أجاب عليها القانون المقترح خاصة في التعريفات. ستبحث هوكينز عن الاتساق بين التعريفات الواردة في الميثاق والمرسوم المقترح ، بافتراض أن المرسوم يمر. في الاجتماع الأول مع ممثل مجلس الأخلاقيات ، تحدث الممثل قليلاً عن الهيكل والأدوار والمسؤولية. ومع ذلك ، كان حضور اجتماع مجلس الإدارة مفيداً وكشف عن وجود هيكل أكثر مما كان متوقعاً.

وتحدث السيد غيريرو حول الصياغة المقترحة للمرسوم. يلاحظ السيد غيريرو وجود مشكلة تتعلق بكون مستشار المدينة القانوني جزءاً من أي تحقيق يجريه المجلس. يمكن له الجلوس في مجلس الإدارة ، ولكن أثناء أي تحقيق أو إجراء ، يجب مراجعة القضية من قبل محامي الادعاء أو وكالة خارجية (المدعي العام أو المدعي العام).

وأشار السيد غيريرو أيضاً إلى أنه لا يوجد نص في المرسوم المقترح لتقرير سنوي يعود إلى مجلس المدينة ورئيس البلدية. تم طرح مثال مجلس مقاطعة واين للأخلاقيات.

رد الرئيس عبد الله على السيد غيريرو وطلب وجهة نظره حول هيكل المجلس. حالياً ، يعين رئيس البلدية خمسة أعضاء في مجلس الأخلاقيات. يقترح الرئيس عبد الله لغة المرسوم التي تنص على أن معظم أو كل التعيينات يتم إجراؤها من قبل مجلس المدينة. يجب على مجلس الإدارة عزل نفسه وإزالة الموضوعية من عملية صنع القرار وتجنب الصراع أو التحيز.

يتفق غيريرو مع الرئيس. بالإشارة إلى قانون مقاطعة واين ، يتم تعيين كل عضو من قبل أحد المسؤولين المنتخبين.

سألت المفوضة دولماج السيد غيريرو عما إذا كان هناك أي تدريب رسمي لأعضاء مجلس الأخلاق بمقاطعة واين ، وكيف عرف الناس العاديون دورهم. وذكر السيد غيريرو أنه لم يكن هناك تدريب ؛ اتبعوا المرسوم لفهم دورهم. كان المستشار القانوني لمقاطعة واين عضواً في مجلس الإدارة وقدم تقريراً موجزاً تم تقديمه لأعضاء مجلس الإدارة وتم إجراء تصويت. الأشخاص المختارين هم أشخاص نزيهين

سأل المفوض هاشم السيد غيريرو عن المدة التي قضاها في مجلس الأخلاقيات وهل هناك أي شكاوى و / أو تحقيقات. رد السيد غيريرو بأنه كان عضواً في مجلس مقاطعة واين لمدة 6-7 سنوات ، وكانت الإجراءات منطوقة مبهمة للمناقشة. يجب تقديم شكوى رسمية باستخدام نموذج متواجد على الموقع الإلكتروني ، ثم إرسالها للمراجعة من قبل المجلس لتحديد ما إذا كان اختصاص الأخلاق مناسباً أم لا.

أوضح المفوض هاشم أنه يقصد مجلس أخلاقيات ديربورن ورد عليه السيد غيريرو بأن المستشار القانوني للمدينة كان جزءاً من مجلس الإدارة ولم تكن هناك عملية تحقيق رسمية.

وأضاف رئيس مجلس الإدارة عبد الله أنه عندما زار عضو سابق في مجلس الإدارة ، ادعى أنه لم تكن هناك تحقيقات رسمية في السنوات الخمس التي قضاها. وأن الطريق الذي قدمت خلاله الشكاوى كان عبر المستشار القانوني للمدينة. كان رأي الرئيس أنه إذا كانت هناك مشكلة تلحق الضرر بالمدينة ، فمن المحتمل إخفاء المعلومات. عملية الشكاوى لم تتغير. صرح السيد غيريرو أنه لم يكن هناك تحديث للعملية.

أوضح الرئيس عبد الله لغته المقترحة للمرسوم المقترح بما في ذلك الغرض من مجلس الإدارة باعتباره الهيئة الإدارية لقانون الأخلاقيات ، ودوره الاستشاري ، ودور المستشار المستقل ، وتقديم تقارير عن أنشطة المجلس إلى مجلس المدينة كل ثلاثة أشهر يتم نشرها سنويًا لـ الجمهور.

أكد السيد غيريرو أهمية وجود تعريفات واضحة لكل عنصر ، وناقش معايير العضوية التي لا توجد حاليًا. ويوصي بأن يكون مفتوحًا لسكان ديريورن ودافعي الضرائب والناخبين.

صرح الرئيس أن المناقشة الأولية لمجلس الأخلاقيات كانت حية وأنه كان قلقًا ولكنه متفائل الآن بصياغة مرسوم مقترح. إنه تحسن كبير عما هو موجود حاليًا. وافق السيد غيريرو

راجع السيد غيريرو تعريفات مجلس الأخلاقيات في مقاطعة واين كنموذج. كما أنه يعتقد أنه من غير المناسب أن يكون المستشار القانوني للمدينة في مجلس الإدارة ويلاحق المحاكمة في نفس الوقت. قد طلب ، وأضاف ، "بعض الأسنان" أي ما يظهر أن المجلس قادرًا على الدفاع عن نفسه في المرسوم وأن أي مخالفة يعاقب عليها ، عملاً بـ القسم 3.7 و 19.6 من الميثاق ، مع غرامة لا تتجاوز 500 دولار أو السجن لمدة تصل إلى 90 يومًا في السجن. كما طلب إضافة قسم التقرير السنوي.

صرحت المفوضة هوكينز بأنه لا توجد إشارة إلى الهيكل أو إرشادات العملية في الميثاق أو المرسوم الذي تتم صياغته حاليًا. ويذكر السيد غيريرو أن المرسوم لم يتم الانتهاء منه أو اعتماده. تم إلغاء الاجتماع الأخير ، عندما كان من المقرر إجراء المناقشة. كاتب المدينة داراني يؤكد أنه لم تتم الدعوة للقراءة الأولى بعد.

صرح الرئيس عبد الله أن جزءًا رئيسيًا من العملية هو التعرف على الفرق بين تقديم الشكاوى ومراجعتها ، وإثبات الشكاوى ، ثم تحديد أن الشكاوى لها وزن كافٍ أو تفي بالمعايير التي يجب إحالتها إلى مجلس الإدارة. ثم يقرر مجلس الإدارة ما إذا كان سيجري التحقيق ، والذي سيكون له إجراءاته وحقوقه المذكورة ، كل ذلك قبل المقاضاة. يجب تعيين هيكل مجلس الإدارة من قبل المجلس الذي يقوم بعد ذلك بتعيين مستشار مستقل.

وضح المفوض بيلى استخدام "المستشار" و "المجلس"

تم تقديم مناقشة الميزانية من قبل السيد غيريرو ، مشيرًا إلى أن المجلس يجب أن يكون لديه المال لتوظيف مستشار مستقل ، ويجب أن يكون المجلس هو من يقوم بتعيين هذا المستشار. سأل المفوض أوكونور عن ميزانية المقاطعة المخصصة للمستشار ، وخلص إلى أن المستشار بأداء أي واجبات إدارية. ورد السيد غيريرو بأنه لا يعرف الميزانية ، ولكن تم تعيين "محلي البحوث التشريعية" لمجلس الأخلاقيات الذين يقوم بمهام إدارية.

قدمت المفوضة دولماج موضوع تأهيل الأعضاء. سألت دولماج السيد غيريرو عما إذا كان عليه ملء أي أوراق أو استبيان أولي لمجلس أخلاقيات مقاطعة واين ، الذي أجاب أنه قام بذلك.

صرحت المفوضة دولماج أن الاستبيان الخاص باللجنة التي خدمت فيها سابقًا كان مصممًا للمقاطعة كلها. ولوحظ أن مجلس الأخلاقيات في مدينة ديريورن ليس لديه مثل هذه العملية الأولية لتقديم الطلبات.

تابع السيد غيريرو قائلاً، بصفته موظفًا في مقاطعة واين ، أنهى للتو تقرير تضارب المصالح السنوي الخاص به ، وهو تقرير شامل للغاية.

قامت المفوضة هوكينز بإعادة النظر في المناقشة المتعلقة بالمستشار القانوني للمقاطعة. سألت عما إذا كان تم التعاقد مع المستشار أو توكيله. ورد السيد غيريرو بأنه تم تعيين محامٍ مستقل في مجلس الأخلاقيات بعد مغادرته ودفع أجره على أساس أجر الساعة شهرياً.

سألت المفوضة دولماج عن عدد المرات التي اجتمع فيها مجلس واين للأخلاقيات. ورد السيد غيريرو بأنه من المقرر أن يجتمع المجلس كل شهر. إذا لم تكن هناك شكاوى ، فلن يذهب المجلس بأكمله إلى وسط المدينة للاجتماع. تذكرت المفوضة دولماج المستشار القانوني الذي كان في الاجتماعات عندما خدمت في مجلس مقاطعة واين. أشار السيد غيريرو إلى أن وجود مستشار قانوني - في الوقت الذي كان فيه عضوًا في مجلس الإدارة - كان زائدًا عن الحاجة نظرًا لوجود قاضيين ومحامٍ بالفعل في المجلس.

وطرح رئيس مجلس الإدارة عبد الله موضوع صلاحيات المجلس في الإنفاذ للتصدي للانتهاكات المرسوم خارج العقوبات المذكورة أعلاه. الآراء الاستشارية أو الملزمة من قبل مجلس الإدارة مهمة. وذكر السيد غيريرو أنه تم توجيه المجلس بإحالة أي انتهاك جنائي إلى مكتب محامي الادعاء. يتذكر السيد غيريرو حالة واحدة فقط عندما ذهب الانتهاك إلى هذا الحد.

وطرح رئيس مجلس الإدارة عبد الله السؤال التالي: ما الغرض من مجلس الأخلاقيات برأيك؟ حدد المفوض أوكونور الانتهاكات التي يجب على مجلس الإدارة توخي الحذر بشأنها بما في ذلك إساءة استخدام السلطة ، والردود ، وتضارب المصالح ، والمعاملات غير الصحيحة ، وما إلى ذلك. أجاب رئيس مجلس الإدارة عبد الله: "إن ، مختلف تمامًا عن الواجب الحالي لتقديم آراء استشارية للمسؤولين والموظفين في المدينة من حيث صلتها بمعايير السلوك؟" فسر المفوض أوكونور الآراء الاستشارية لتشمل توصيات لمتابعة المزيد من الإجراءات القانونية أو العواقب والعقوبات المتعلقة بالسلوك / الإجراءات غير اللائق.

يعتقد الرئيس أن الهيكل التنظيمي الحالي لمجلس الأخلاقيات بحاجة إلى الاقتلاع من هيكله الحالي. عملية التعيين فيها إشكالية. التأكيد من قبل مجلس المدينة هو عملية "ختم مطاطي" ؛ يجب أن تخضع حوكمة مجلس الإدارة للإشراف المباشر من قبل مجلس المدينة وأن تكون معزولة عن الإدارة ، حيث يعمل مجلس المدينة كهيئة تشريعية وهيئة المساءلة لأجزاء مختلفة من أعمال المدينة. يجب أن يعكس المرسوم المقترح أحكام الميثاق حول إنشاء مجلس للأخلاقيات.

أشارت المفوضة هوكينز إلى أنه يمكن عرض مجلس المدينة أيضًا على مجلس الإدارة ، لذلك علينا توخي الحذر عند منحهم مسؤولية مجلس الإدارة. وأضافت المفوضة دادجون أن العضوية يجب أن تكون من قطاعات مختلفة من المسؤولين المنتخبين.

اقترح الرئيس عبد الله تقسيم التعيينات إلى 4 من مجلس المدينة و 3 من رئيس البلدية. معايير العضوية مهمة جدًا. يجب أن تكون هناك أيضًا مؤهلات يجب تلبيتها - عملية فحص كاملة. الخلفية والخبرة هي المعايير المهمة.

صرح المفوض هاشم بأنه وجد أن عدم وجود شكاوى يندرج بالخطر ، وأنه يشير إلى وجود نقص في الثقة في العملية ، وأنها ليست سرية. يجب حماية عملية الشكاوى من الثأر.

وافقت المفوضة هوكينز ، مشيرةً إلى أهمية الهيكلية للعملية - يحتاج الناس إلى معرفة ما سيحدث وكيف. يجب أن تكون بيانات تضارب المصالح جزءًا منتظمًا من العملية ، وكيفية التقديم ، وما إلى ذلك. اقترح رئيس مجلس الإدارة عبد الله أن تكون سياسة عدم التأثر في دليل الموظفين إذا لم تكن موجودة بالفعل.

وأضاف الكاتب داراني أنه عندما يريد الناس تقديم شكوى ، فإنهم لا يفكرون في مجلس الأخلاقيات؛ بل سوف يذهبون إلى الموارد البشرية. قد لا يكون هناك تواصل فيما يتعلق بموعد نقل المسألة إلى مجلس الأخلاقيات.

دعا رئيس مجلس الإدارة عبد الله إلى وجود معايير محددة بوضوح فيما يتعلق بما يجب أن يذهب إلى الموارد البشرية وما يذهب إلى مجلس الأخلاقيات. هل يفهم الموظفون حتى دور الموارد البشرية؟ سأل المفوض دادجون عما إذا كان قسم الموارد البشرية يشير إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء ، فأجاب الرئيس بـ "نعم". لاحظ المفوض أوكونر أن مدير الموارد البشرية هو حاليًا جزء من مجلس الأخلاقيات.

قدم رئيس مجلس الإدارة عبد الله عددًا من نماذج لعمليات وهيكلية مجلس الإدارة للتحقيق في كون المستشار القانوني عضواً في مجلس الإدارة وكونه مسؤولاً عن التحقيق يقدم النتائج إلى مجلس الإدارة. يمكن إنشاء لجان مخصصة لأغراض محددة للغاية. يجب أن تكون العملية حاضرة ورائعة وواضحة داخل المدينة ؛ أنها غير موجودة حالياً. عند مراجعة القانون المقترح ، يجب على كل عضو من أعضاء لجنة الميثاق التواصل مع أعضاء المجلس والمستشار القانوني المدينة ، والحضور في جلسات الدراسة ، وطرح الأسئلة.

استفسر المفوض أوكونور عما إذا اعطى الأعضاء آرائهم على المرسوم المقترح بصفتهم أعضاء لجنة الميثاق؟ يبدو أنه أفضل من أي شيء كتب سابقاً ، وأعرب عن سعادته لأن المرسوم قد وصل إلى هذا الحد. التعريفات جيدة ولكنها ليست بجودة تعريفات مقاطعة واين في قانونها.

بالنسبة للتعليقات ، سأل المفوض أوكونور عما إذا كان برنامج حسومات الموظفين يعتبر "هدية" بموجب التعريفات؟ ماذا عن قبول الشرطة للقهوة والكعك مجاناً؟ ما هو الحد؟ يرى مشكلة في تعريف "الأسرة المباشرة". يحذر أوكونور من أنه يجب أن يتم دراسة الدخول إلى حدث أو فعالية ما من قبل المسؤولين المنتخبين بعناية كهدية.

أشارت المفوضة بيلي إلى أن استخدام كلمة هدية يخضع للاستثناءات فيما يتعلق بما يمكن للموظفين قبوله. يوضح القسم 114 (أ) (2) الهدية الأفضل تحت حالة تضارب المصالح.

تتفق المفوضة دولماج مع المفوض أوكونور فيما يتعلق بحسومات الموظفين خاصة للمستجيبين الأوائل. صرح المفوض أوكونور أن ما ورد في القانون يمكن أن يؤثر على ما هو وارد في الميثاق أو العكس.

صرح رئيس مجلس الإدارة عبد الله أن الصيغة اللغوية في ميثاق إعادة مجلس الأخلاقيات يجب أن تكون صلبة. تنظيم تنفيذ القانون هو جزء من مجلس الأخلاقيات ولكنه ليس المسؤولية الوحيدة لهذا المجلس.

كرر رئيس مجلس الإدارة عبد الله أن معظم الموظفين لن يعرفوا ما يجب الإبلاغ عنه أو إلى أين يذهبون ، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الشكاوى. يجب أن توسع الصيغة اللغوية في الميثاق من تأثير مجلس الأخلاقيات وأن تخلق ثقافة أخلاقية تشمل التدريب والصيغة اللغوية في دليل الموظفين. سنعود في الخامس من أبريل إلى الفصل الثالث. هناك الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به قبل ذلك الحين. قد لا نتفق على الأمر ، ومن المهم أن يعرف المجلس آرائنا الفردية. يجب على جميع أعضاء الميثاق طرح الأسئلة وإبداء التعليقات على المجلس فيما يتعلق بالمرسوم.

صرح المفوض أوكونور أنه ليس كل شيء بحاجة للذهاب إلى لجنة الأخلاقيات. وقعت أحداث خطيرة - ما لا يقل عن ستة أحداث - في الماضي من خلال مكتب التحقيقات الفيدرالي والشرطة ، لكنها لم تمر أبدًا من خلال مجلس الأخلاقيات. كان الموظفون هم الذين حددوا المشاكل. النقطة المهمة هي أن الناس سوف يتحدثون عندما تحدث أشياء سيئة. صرح المفوض أوكونور أنه يريد أن يتم إخطاره بأي جلسة دراسة قادمة.

الأسئلة الرئيسية للمفوضة ببلي بعد جلسة الدراسة تتعلق بالهيئة أو الهيئات التي تعين مجلس الأخلاقيات. بالإضافة إلى ذلك ، كيفية التأكد من أن الجسم هو أكثر الهيئات استقلالية قدر الإمكان. وهي تدرس أيضًا اختيار المجلس الذي يخدم مجلس الأخلاقيات. إنها مهتمة بكيفية هيكلة المدن الأخرى ، وستقوم بفحص هذه النماذج ؛ المفوضون الآخرون مدعوون للتواصل معهم إذا كان لدى أي شخص أشياء يرغبون في دراستها.

نوه المفوض هاشم لبداية شهر رمضان الكريم

قدم الرئيس عبدالله اقتراحًا بدعم من المفوض هاشم برفع الجلسة. رفعت الجلسة عند الساعة 7:26 م

---

حسن ف. عبد الله ، رئيسا

موثق:

---

جورج ت. كاتب المدينة